

## واقع القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٤

أ. أحمد فتحي محمد

### ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في التعرف على واقع القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، وذلك من خلال تناول هيكل القطاع المصرفي هناك، والتعرف على تطور مؤشراتته، بالإضافة إلى تناول طبيعة ومبادئ وإجراءات إصلاح القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، وقد تم ذلك من خلال اختبار الفرض الرئيسي للبحث القائل بـ "إن إصلاحات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا كان لها أثر إيجابي على تطور مؤشرات القطاع المصرفي"، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحقيق غرض الدراسة الرئيسي، والذي يتم من خلاله وصف حالة وواقع القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى تناول المؤشرات الرئيسية الخاصة به.

وتشير نتائج البحث إلى إمكانية قبول فرض البحث القائل بأن "إصلاحات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا كان لها أثر إيجابي على تطور مؤشرات القطاع المصرفي"؛ حيث تُشير نتائج البحث إلى تطور غالبية مؤشرات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩).



**Abstract:**

The main objective of this research is to identify the reality of the banking sector in South Africa, by addressing the structure of the banking sector there, and identifying the development of its indicators, in addition to addressing the nature, principles and procedures for reforming the banking sector in South Africa, and this was done by testing the hypothesis The main point of the research is that “the reforms of the banking sector in South Africa had a positive impact on the development of the indicators of the banking sector.” The research relied on the descriptive analytical approach; To achieve the main purpose of the study, which describes the state and reality of the banking sector in South Africa, in addition to addressing its main indicators.

The results of the research indicate the possibility of accepting the hypothesis of the research that “the reforms of the banking sector in South Africa had a positive impact on the development of the indicators of the banking sector”; The results of the research indicate the development of most indicators of the banking sector in South Africa during the period (2004-2019).



## مقدمة

لقد حاولت جنوب أفريقيا إنشاء نظاماً مصرفياً متطوراً يُشابه الأنظمة الموجودة في العديد من الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت يجعل من جنوب أفريقيا بلداً متميزاً وسط الأسواق الناشئة، ويُمكن القول بأن جنوب أفريقيا استطاعت إلى درجة كبيرة تحقيق ذلك، ويُمكن التذليل على ذلك من خلال عدة مؤشرات بارزة مثل وجود مستوى معتدل من مديونية القطاع الخاص، ووجود إطار تنظيمي وقانوني جيد، واستخدام أنظمة متطورة لإدارة البنوك، والإدارة والإشراف الجيد للبنوك في جنوب أفريقيا، فضلاً عن إتباع قواعد حوكمة الشركات وإلزام البنوك بها، كما أن إدارة البنوك في جنوب أفريقيا تتم وفقاً للمبادئ التي تم وضعها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وليس هذا فحسب بل أن الأفراد الذين يمتلكون حسابات بنكية يُمكنهم الوصول للخدمات المالية عبر الإنترنت في جميع أنحاء البلاد وعلى مدار ٢٤ ساعة يومياً.

ويُمكن القول بأن التحول السياسي في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى تحرير الاقتصادات الأفريقية بشكلٍ عام كان لهما أثراً واضحاً في تطور القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا؛ وبذلك أصبحت جنوب أفريقيا مركزاً مالياً متزايد الأهمية.

## أهمية البحث:

تتزايد الحاجة في هذه المرحلة إلى وجود إصلاحات كبرى في القطاع المالي وبالأخص في الدول النامية، ويُمكن العثور على ثلاثة أسباب رئيسية لإجراء عملية إعادة الهيكلة المالية، أولها: أن هناك دول قد أجرت تحولات رئيسية على اقتصاداتها من التخطيط المركزي سابقاً إلى الاقتصادات الموجهة نحو السوق، وثانيها: رغبة العديد من الدول الأفريقية في تنفيذ برامج كبرى لإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي بالتعاون مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي). وثالثها: التقدم الكبير الذي يشهده العالم من تطوير للنظم المالية، وتحرير للأسواق المالية، وتكامل للأسواق العالمية الرئيسية، والتحركات الكبيرة لرؤوس الأموال.

## إشكالية البحث:

تتميز النظم المالية الأفريقية بانخفاض مستوى الوساطة المالية، والمخاطر العالية لمحافظ الأصول المالية؛ وذلك بسبب تركيز اقتصادات العديد من البلدان في عدد قليل فقط من السلع والقطاعات الصناعية، فضلاً عن ضعف القدرة على تقديم الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تمتاز عن الدول الأفريقية بأن لديها نظام مصرفي أقوى إلا أنها تحتاج أيضاً إلى مجموعة من الإصلاحات لنظامها المصرفي؛ إذ لا زالت تُعاني



من انتشار الجرائم الإلكترونية؛ والتي بلغت تكلفتها على الشركات هناك ٥,٨ مليار راند (٤٥٠ مليون دولار) عام ٢٠١٥، وهو ما يجعل البنوك تُنفق ثلاثة أضعاف ما تنفقه المنظمات غير المالية على أمن تكنولوجيا المعلومات.

### هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في التعرف على واقع القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، وذلك من خلال تناول هيكل القطاع المصرفي هناك، والتعرف على تطور مؤشراتته، بالإضافة إلى تناول طبيعة ومبادئ وإجراءات إصلاح القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا.

### تساؤلات البحث:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الهامة، وهي:

- أ- ما هو هيكل القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا؟
- ب- إلى أي مدى تطورت المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي في جنوب أفريقيا؟
- ج- كيف استطاعت جنوب أفريقيا إصلاح القطاع المصرفي؟

### فروض البحث:

يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في "إن إصلاحات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا كان لها أثر إيجابي على تطور مؤشرات القطاع المصرفي"

### الإطار المكاني والزمني:

- الإطار المكاني:

مرت البنوك في العديد من البلدان الأفريقية بفترة من القيود واللوائح من حيث سقف أسعار الفائدة، وحصص الائتمان، والبنوك المملوكة للحكومة، وذلك حتى ظهور التحرير والعمق المالي والعولمة والابتكار، وبعدها أصبحت أفريقيا أقوى من الناحية المالية، وذلك على الرغم من أنها لا تزال تواجه مشاكل عديدة أهمها ارتفاع تكاليف المعاملات وانخفاض المنافسة.

ومثل ما شهدت القارة الأفريقية بشكل عام تطورات كبيرة في القطاع المالي شهدت أيضاً جنوب أفريقيا تطوراً كبيراً في القطاع ذاته، حتى بات القطاع المالي هناك يوصف على أنه: "قطاع مالي منظم ومتطور بالكامل يشمل الصناعات المصرفية والتأمين والأوراق المالية". وبناءً على ذلك؛ تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالبين التاليين:

## - الإطار الزمني:

لقد اختارت الدراسة عام ٢٠٠٤ ليكون بمثابة الفترة التي تبدأ بها البحث؛ ويرجع ذلك إلى أنه تم إضفاء الطابع الرسمي على ميثاق القطاع المالي عام ٢٠٠٤، والذي كان في الأساس ميثاقاً اجتماعياً بين الحكومة والعمال ومنظمات المجتمع وقطاع الخدمات المالية؛ وذلك من أجل القيام بدور هام وقابل للقياس في توجيه استخدام الخدمات المالية نحو أهداف تنمية محددة، كما احتوى الميثاق على تعهدات تتعلق بمحو الأمية المالية.

## منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحقيق غرض الدراسة الرئيسي، والذي يتم من خلاله وصف حالة وواقع القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى تناول المؤشرات الرئيسية الخاصة به.

## أولاً: هيكل القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا

يتكون القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا بشكلٍ أساسي من البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى عدد ٣٤ بنك تجاري<sup>(١)</sup>، وكان لابد قبل التطرق للإشارة إلى مؤشرات القطاع المصرفي التعرف على هيكل القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، وتحديدًا التعرف على البنك الاحتياطي الفيدرالي ودوره، بالإضافة إلى دور البنوك التجارية في دفع عجلة الاقتصاد الجنوب أفريقي؛ لذلك فقد تم تقسيم هذا المطلب على النحو التالي:

### أ- البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا

يعتبر البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا (South African Reserve Bank) - والمعروف اختصاراً بـ (SARB) - أقدم البنوك المركزية في أفريقيا، وقد تأسس البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا عام ١٩٢١؛ كنتيجة للظروف المالية والنقدية غير العادية التي نجمت عن فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وقد كان السبب الرئيسي وراء نشأة البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا هو أن البنوك التجارية خلال فترة الحرب العالمية الأولى هي التي كانت تقوم بإصدار الأوراق النقدية للجمهور، والتي كان لا بد من دعمها بالذهب، ولكن بسبب ارتفاع سعر الذهب في المملكة المتحدة عن جنوب أفريقيا؛ فقد تمكن البعض من تحقيق أرباح مرتفعة من خلال تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب في جنوب أفريقيا وبيع الذهب في لندن؛ مما أدى إلى قيام

(1) <https://www.statista.com/statistics/915598/number-registered-banks-south-africa/>



البنوك التجارية في جنوب أفريقيا بعد ذلك بشراء الذهب بسعر أعلى من المملكة المتحدة مقارنة بالسعر الذي قاموا بتحويل أوراقهم النقدية به إلى ذهب؛ وذلك من أجل إصدار أوراق نقدية جديدة، وقد تسبب ذلك في خسارة كبيرة للبنوك التجارية، كما شكل هذا تهديداً للبنوك التجارية هناك<sup>(١)</sup>.

ولعلاج ذلك؛ تم عقد مؤتمر الذهب في أكتوبر ١٩١٩، والذي خرج بتوصية هامة آنذاك وهي إنشاء بنك مركزي لتولي مسؤولية إصدار الأوراق النقدية، وتولي الذهب الذي بحوزة البنوك التجارية، وقد وافق برلمان جنوب أفريقيا على هذه التوصية، وقام بنشر قانون العملات والمصارف رقم ٣١ لعام ١٩٢٠، وعند إنشاء البنك كان لدى البنك هدفان أساسيان هما: استعادة النظام والحفاظ عليه في إصدار العملة المحلية وتداولها، واستعادة سعر الصرف الخاص بالذهب كما كان قبل الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٤٤، تم استبدال قانون العملات والمصارف رقم ٣١ لعام ١٩٢٠ بقانون البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا، كما تم تمديد فترة إصدار الأوراق النقدية والتي كانت تبلغ ٢٥ عامًا فقط إلى أجل غير مسمى، كما تخلت جنوب أفريقيا عن معيار الذهب عام ١٩٣٢، وقامت بربط قيمة العملة المحلية بالجنيه الاسترليني كإطار جديد للسياسة النقدية، ثم بعد ذلك أصدرت جنوب أفريقيا الراند في فبراير ١٩٦١، وذلك قبل ثلاثة أشهر من مغادرة البلاد للكومنولث لتصبح جمهورية<sup>(٢)</sup>.

وقد تم تغيير هدف البنك المركزي أكثر من مرة، وذلك بعد أن تم استبدال قانون ١٩٤٤ بقانون البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا لعام ١٩٨٩، ففي عام ١٩٩٠ أي بعد إصدار القانون تم الإعلان بشكل رسمي على أن هدف البنك لاحتياطي لجنوب أفريقيا هو حماية القيمة الداخلية والخارجية للراند الجنوب أفريقي، وقد تم التأكيد على هذا الهدف أيضًا من خلال دستور جمهورية جنوب أفريقيا ١٩٩٦. أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) تم تحديد الهدف الأساسي للبنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا على أنه: "تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه"، ولكن منذ عام ٢٠٠٥ تم تغيير هذا الهدف ليصبح: "تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على استقرار الأسعار"<sup>(٣)</sup>.

(١) الموقع الرسمي للبنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا

<https://www.resbank.co.za/en/home/about-us/history>

(٢) <https://www.resbank.co.za/en/home/about-us/history>

(٣) Idem

## ب- البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورًا كبيرًا في تسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية، كما أن القطاع المصرفي يُشكل عصب الاقتصاد، ويُمكن تقسيم البنوك التجارية في جنوب أفريقيا إلى بنوك محلية وبنوك أجنبية، وهنا يجب الإشارة إلى أن دخول البنوك الأجنبية لجنوب أفريقيا في تسعينيات القرن المنصرم قد أثرت إيجابيًا على أداء القطاع ذاته؛ إذ كان هناك نموًا كبيرًا في عدد البنوك الأجنبية في جنوب أفريقيا، ومن المتوقع أيضًا أن يستمر تدفق البنوك الأجنبية إلى جنوب أفريقيا<sup>(1)</sup>.

ويكون دخول البنوك الأجنبية لجنوب أفريقيا من خلال إنشاء مكتب تمثيلي أو فرع أو شركة تابعة، وذلك حسب مستوى نشاطهم، ولكن لا يُسمح للمكاتب التمثيلية بممارسة الأعمال المصرفية، ولكنها تؤدي الأعمال الإدارية والتسويقية والوكالة للبنوك التابعة لها، ولكن يُمكن أن تكون المكاتب التمثيلية المرحلة الأولى لتواجد أكبر بعد ذلك، وهو ما حدث بالفعل مع كثير من البنوك الأجنبية في جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من قلة الأعمال التي تقوم بها المكاتب التمثيلية مقارنةً بالفروع والشركات التابعة إلا أنها استطاعت أن تُقدم مجموعة واسعة من الخدمات الدولية لكثير من الشركات في جنوب أفريقيا، وبهذه الطريقة تعمل المكاتب التمثيلية على سهولة تدفق رأس المال الأجنبي من وإلى جنوب أفريقيا<sup>(2)</sup>.

وهنا تتبغى الإشارة أيضًا إلى أن البنوك الأجنبية العاملة في جنوب أفريقيا تُفضل الحصول على ترخيص مصرفي في جنوب إفريقيا من خلال إنشاء فرع بدلًا من إنشاء شركة تابعة؛ وذلك لأن ذلك يمنحها نفس التصنيف الدولي للبنك الأم؛ ومن ثم يُمكن للبنك زيادة رأس المال بناءً على هذا التصنيف<sup>(3)</sup>.

وتعتبر البنوك الأجنبية تواجدتها الفعال في جنوب أفريقيا جزءًا من شبكتها العالمية، كما تُمثل جنوب أفريقيا نقطة انطلاق مثالية في أفريقيا، ولكن على الرغم من كل ذلك تقتصر غالبية

(1) Bryan Butterworth & Stephan Malherbe: "The South African Financial Sector: Background Research for the Seattle Round", **Trade and Industrial Policy Secretariat Annual Forum**, (Pretoria: Trade and Industrial Policy Strategies, 1999) p.41

(2) Ibid, p.39

(3) Ibid, pp, 39 - 40



أنشطة الإقراض في البنوك الأجنبية في جنوب أفريقيا على الشركات الكبرى والمؤسسات شبه الحكومية، ولا يكون الإقراض للأفراد والشركات الصغيرة إلا في حدود ضيقة<sup>(١)</sup>.

ويُمكن ذكر الفوائد والمنافع الكبيرة التي عادت على جنوب أفريقيا من تواجد البنوك الأجنبية فيما يلي<sup>(٢)</sup>:

١- وجود منتجات مالية جديدة؛ فقد كان دويتشه بنك رائدًا في إصدار أدونات الخزنة وتداولها في البورصة في جنوب أفريقيا في أكتوبر ١٩٩٧.

٢- تحسين اللوائح والعمل على تنفيذها بشكل صارم؛ إذ التزمت معظم البنوك الأجنبية بقواعد غسل الأموال الداخلية التي تم فرضها من خلال السلطات النقدية في جنوب أفريقيا، كما دفعت البنوك الأجنبية بقوة هذه اللوائح.

٣- المساعدة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى جنوب أفريقيا.

### ثانيًا: تطور مؤشرات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا

يتناول هذا المطلب المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، والتي تتمثل في مؤشرات الودائع، والمعروض النقدي، والاحتياطي الأجنبي، والقروض ومعدلات الفائدة؛ وذلك باعتبارها مدخلًا هامًا للتعرف على حالة القطاع المصرفي ونموه ومساهمته في الاقتصاد، كما تُعد هذه المؤشرات تمهيدًا لدراسة مؤشرات الشمول المالي، وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

#### أ- مؤشرات الودائع:

تُعد الودائع أحد المؤشرات الهامة التي يُمكن من خلالها قياس تطور النشاط المصرفي بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام، ويوضح الجدول التالي تطور حجم الأموال المودعة بالبنوك والودائع في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)

(١) لمزيد من المعلومات حول البنوك الأجنبية وتواجدها والتنظيمات والقوانين المتعلقة بهذا الشأن يمكن الرجوع إلى:

- Grietjie Verhoef: "Regulation, Deregulation, and Internationalization in South African and New Zealand Banking", **Business history** (London: Taylor & Francis, Vol.52, No.4, 2010)

(2) Bryan Butterworth & Stephan Malherbe, **Op cit.**, p.41



جدول (١)

مؤشرات ودائع القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)

السنة	إجمالي حجم الأموال المودعة في البنوك (بالتريليون راند)	الودائع قصيرة الأجل (بالمليون راند)	الودائع متوسطة الأجل (بالمليون راند)	الودائع طويلة الأجل (بالمليون راند)
٢٠٠٤	١,٠٣	١٥١,٠٧	٢٣٢,١٦	١٣٢,٩٤
٢٠٠٥	١,٢٣	١٨٣,٣٣	٢٦٩,٥١	١٧٥,٨١
٢٠٠٦	١,٥٤	٢٦١,٥٤	٢٨١,١٧	٢٥٠,٧٧
٢٠٠٧	١,٨٦	٣٠٥,٦٣	٣٢٤,٣٨	٣٢٧,٥١
٢٠٠٨	٢,١٧	٣٧٧,٨١	٤٢٣,٩٨	٤٣٨,١٨
٢٠٠٩	٢,١٨	٢٨٩,٣٢	٤٨٢,٧٥	٤٥٢,٣٧
٢٠١٠	٢,٢٨	٣١٤,٨٢	٤٦٢,٨٤	٤٦٤,١٩
٢٠١١	٢,٥٠	٣٥٣,٤٦	٤٥٥,٠٣	٥٢٠,٢٠
٢٠١٢	٢,٥٩	٣٢٧,٤١	٤٥١,٧٤	٥٥٧,٠٧
٢٠١٣	٢,٧٨	٣٧٢,٩٩	٥١٥,٤٣	٤٩٩,٨٩
٢٠١٤	٣,٠٠	٤١٧,٠٧	٤٩٩,٣١	٥١٣,٦٦
٢٠١٥	٣,٣٠	٣٨٣,٤٤	٥٥١,٥٨	٥٨٥,٢٤
٢٠١٦	٣,٤٨	٣٢٥,٥٤	٥٧٩,١٩	٦٠٤,٦٧
٢٠١٧	٣,٦٥	٢٩٥,٣٧	٦٨٢,١٢	٦٠٩,٧٦
٢٠١٨	٣,٩٢	٣٤٠,٧٦	٦٧٦,٩٧	٧٢٥,٩٥
٢٠١٩	٤,٢٠	٣٤١,٤٣	٧٤٩,٥١	٨١٣,٢٩

Source: world bank database: <https://data.worldbank.org/indicator>

SARB Quarterly Bulletin, Different Bulletins

يتضح من الجدول السابق ارتفاع حجم الأموال المودعة بالبنوك في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ ارتفعت من ١,٠٣ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٢٠ ترليون راند عام ٢٠١٩، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف، كما ارتفعت في نفس الوقت الودائع قصيرة الأجل من ١٥١,٠٧ مليار راند عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤١,٤٣ مليار راند عام ٢٠١٩، كما ارتفعت أيضاً الودائع متوسطة الأجل من ٢٣٢,١٦ مليار راند عام ٢٠٠٤ إلى ٧٤٩,٥١ مليار راند عام ٢٠١٩.



٧٤٩,٥١ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، أما الودائع طويلة الأجل فقد ارتفعت أيضًا من ١٣٢,٩٤ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ٨١٣,٢٩ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، أي أن هناك زيادة تتعدى خمسة أضعاف في حجم الودائع طويلة الأجل؛ مما يُعطي انطباعًا لاستقرار الاقتصاد الجنوب أفريقي وثقة الشركات والمؤسسات في المستقبل، ويُعطي تطور مؤشرات الودائع بهذا الشكل في جنوب أفريقيا دلالة عن تطور حجم النشاط الاقتصادي، وزيادة أموال المودعين سواء من الأفراد أو الشركات خلال تلك الفترة، ويتوقع أن ترتفع أموال المودعة في البنوك بشكل عام مع زيادة تطبيق الشمول المالي؛ بسبب زيادة عدد الأفراد الذين سيتم تضمينهم داخل القطاع المالي الرسمي؛ ومن ثم حفظ الأموال التي يمتلكونها داخل البنوك. ويجب التنويه إلى أن حجم الأموال المودعة بالبنوك لا يعبر عن مجموع الودائع القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل فقط؛ إذ يشمل أموالًا أخرى بخلاف الودائع مثل أموال حسابات الادخار وأموال الحسابات الجارية وغيرهم.

#### ب- مؤشرات الاحتياطي الأجنبي:

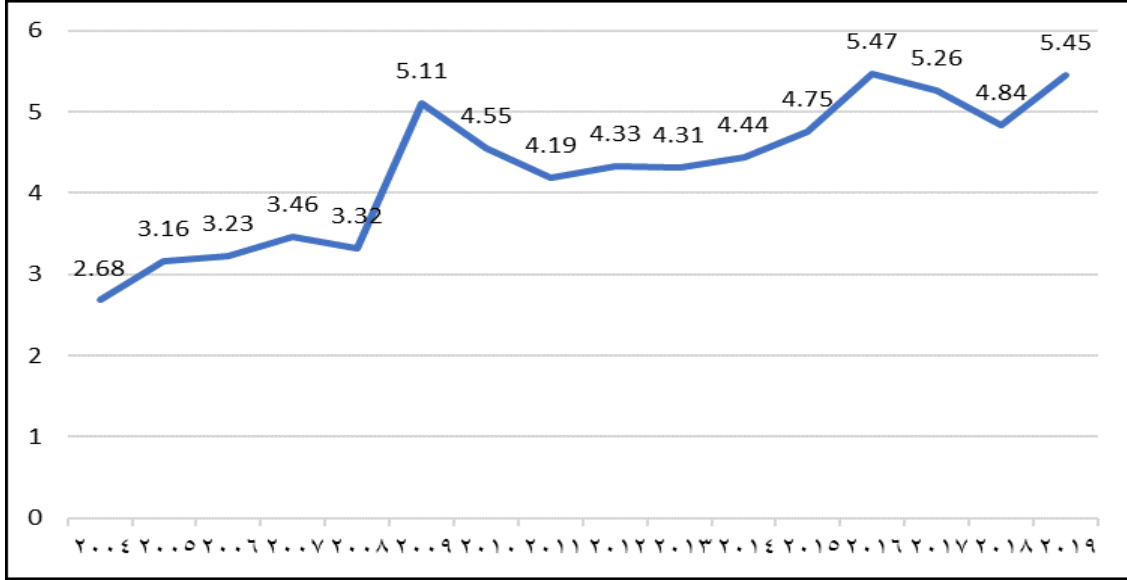
تُعطي مؤشرات الاحتياطي الأجنبي دلالة هامة حول السياسات الاقتصادية العامة التي يتم إتباعها في دولة ما، كما تعطي دلالات أيضًا لحجم المخاطر التي يُمكن لدولة ما أن تتحملها في أوقات الأزمات، ويُمكن عرض أهم المؤشرات المتعلقة بالاحتياطي من خلال المؤشرات التالية:

#### ١- مؤشر عدد أشهر الواردات المغطاة من خلال الاحتياطي:

يُعطي مؤشر عدد أشهر دلالات هامة عن قوة الدولة وسياساتها خاصة فيما يتعلق بالاحتياطي؛ حيث تُعد أحد أهم وظائف الاحتياطي الأجنبي هي تغطية واردات الدولة في حالة حدوث أي ظروف طارئة، ويوضح الشكل التالي تطور مؤشر عدد أشهر الواردات المُغطاة من خلال الاحتياطي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩).

شكل (١)

عدد أشهر الواردات المغطاة من خلال الاحتياطي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)



Source: world bank database:  
<https://data.worldbank.org/indicator>

يتضح من الشكل السابق ارتفاع عدد الشهور التي يُمكن أن يغطيها الاحتياطي الأجنبي في جنوب أفريقيا من الواردات، إذ ارتفعت من ٢,٦٨ شهر عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٤٥ شهر عام ٢٠١٩، ويُعطي ذلك دلالات إيجابية لمؤشرات الاحتياطي في جنوب أفريقيا.

٢- مؤشرات الاحتياطي بالدولار والذهب ونسبتها من الدين الخارجي:

يوضح الجدول التالي مؤشرات الاحتياطي الأجنبي خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٠٤) في جنوب أفريقيا

## جدول (٢)

مؤشرات الاحتياطي الأجنبي لجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)

السنة	الاحتياطي الأجنبي (الذهب والعملات الأجنبية) (بالمليار دولار)	الاحتياطي النقدي بدون ذهب (بالمليار دولار)	عدد أشهر الواردات المغطاة من خلال الاحتياطي	نسبة الاحتياطي من الدين الخارجي
٢٠٠٤	١٤,٨٩	١٣,١٤	٢,٦٨	٣٤,٩٣
٢٠٠٥	٢٠,٦٢	١٨,٥٨	٣,١٦	٤٨,٧٠
٢٠٠٦	٢٥,٥٩	٢٣,٠٦	٣,٢٣	٤٥,٢٢
٢٠٠٧	٣٢,٩٢	٢٩,٥٩	٣,٤٦	٤٦,٧٥
٢٠٠٨	٣٤,٠٧	٣٠,٥٨	٣,٣٢	٤٧,٣٣
٢٠٠٩	٣٩,٦٠	٣٥,٢٤	٥,١١	٤٩,٥٢
٢٠١٠	٤٣,٨٢	٣٨,١٨	٤,٥٥	٤٠,٤٢
٢٠١١	٤٨,٧٥	٤٢,٦٠	٤,١٩	٤١,٠٨
٢٠١٢	٥٠,٦٩	٤٤,٠٠	٤,٣٣	٣٤,٤٩
٢٠١٣	٤٩,٧١	٤٤,٨٦	٤,٣١	٣٥,٤٤
٢٠١٤	٤٩,١٢	٤٤,٢٧	٤,٤٤	٣٤,٨٤
٢٠١٥	٤٥,٨٩	٤١,٦٢	٤,٧٥	٣٦,٨٩
٢٠١٦	٤٧,١٨	٤٢,٥٧	٥,٤٧	٣٣,١٥
٢٠١٧	٥٠,٧٢	٤٥,٥٠	٥,٢٦	٢٨,٦٤
٢٠١٨	٥١,٦٤	٤٦,٤٨	٤,٨٤	٣٠,٠٤
٢٠١٩	٥٥,٠٦	٤٨,٩٢	٥,٤٥	٢٩,٣٤

Source: world bank database: <https://data.worldbank.org/indicator>  
SARB Quarterly Bulletin, Different Bulletins

يتضح من الجدول السابق ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي من ١٤,٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥٥,٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٩، ويُلاحظ أن أغلب هذا الاحتياطي مكون من العملات الأجنبية وليس الذهب؛ إذ بلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية ٤٨,٩٢ مليار

دولار عام ٢٠١٩، ويُعد ذلك أمرًا طبيعيًا؛ لأن الاحتياطي الأجنبي للدول يتكون من عملات أجنبية لها ثقل دولي مثل الدولار الأمريكي، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، واليورو، واليوان الصيني بالإضافة إلى الذهب، ويكمن السبب وراء هذا التنوع في تقليل المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها أحد العملات.

ولكن على الرغم من ذلك لا يُمكن تجاهل أن نسبة الاحتياطي من الدين قد انخفضت خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ بلغت هذه النسبة ٢٩,٣٤% عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٣٤,٩٣% عام ٢٠٠٤، كما أنها بلغت حدها الأقصى عام ٢٠٠٩ حينما بلغت ٤٩,٥٢%، ويشير ذلك إلى أن نسبة الديون الخارجية قد ارتفعت أكثر من ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي

ج- مؤشرات عرض النقود:

تمثل مؤشرات عرض النقود مؤشرات هامة بالنسبة للقطاع المصرفي لأي دولة؛ إذ يُمكن من خلالها متابعة تطور حجم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى مراقبة التضخم ومعدلاته، ويُمكن إيضاح هذه المؤشرات من خلال النقاط التالية.

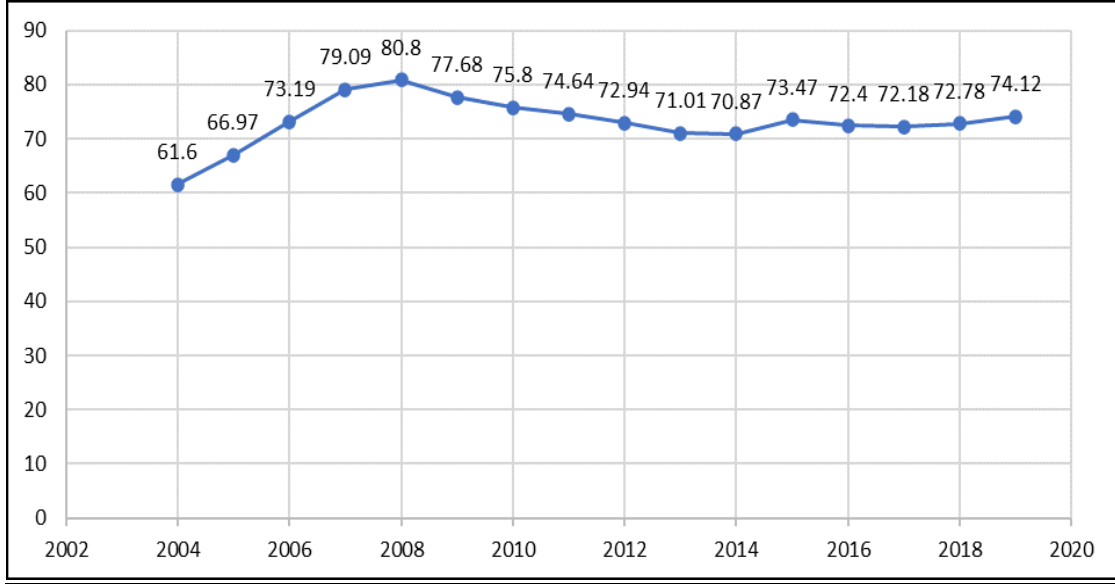
#### ١- نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد هامًا عند دراسة الشمول المالي التعرف على تطورات نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي؛ إذ يُعبر ذلك عن مدى نجاح سياسات الشمول المالي في أن تكون غالبية التعاملات من خلال البنوك أو داخل الجهاز المصرفي. ويوضح الشكل التالي تطور نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩).



## شكل (٢)

نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا  
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)



Source: world bank database

<https://data.worldbank.org/indicator>

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)، إذ ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٧٤,١٢% عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٦١,٦٠% عام ٢٠٠٤، ويشير ذلك إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى كثرة التعاملات النقدية غير البنكية.

## ٢- مؤشرات عرض النقود M1, M2, M3:

يوضح الجدول التالي مؤشرات عرض النقود الخاصة بجنوب أفريقيا خلال فترة الدراسة

(٢٠٠٤ - ٢٠١٩)

جدول (٣)

مؤشرات عرض النقود الخاصة بجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)

السنة	عرض النقود (M1) (بالتريليون راند جنوب أفريقي)	عرض النقود (M2) (بالتريليون راند جنوب أفريقي)	عرض النقود (M3) (بالتريليون راند جنوب أفريقي)
٢٠٠٤	٠,٤٢	٠,٨٢	٠,٩١
٢٠٠٥	٠,٥٠	٠,٩٦	١,١٠
٢٠٠٦	٠,٦١	١,١٦	١,٣٥
٢٠٠٧	٠,٧٤	١,٤٠	١,٦٧
٢٠٠٨	٠,٧٥	١,٥٦	١,٩٢
٢٠٠٩	٠,٨١	١,٥٩	١,٩٥
٢٠١٠	٠,٨٦	١,٦٨	٢,٠٨
٢٠١١	٠,٩٥	١,٨٠	٢,٢٦
٢٠١٢	١,٠٤	١,٨٧	٢,٣٧
٢٠١٣	١,١٣	٢,٠٥	٢,٥١
٢٠١٤	١,٢٤	٢,٢٣	٢,٦٩
٢٠١٥	١,٤٣	٢,٤٤	٢,٩٨
٢٠١٦	١,٦١	٢,٦٠	٣,١٦
٢٠١٧	١,٧٠	٢,٨١	٣,٣٦
٢٠١٨	١,٧٨	٢,٩٠	٣,٥٥
٢٠١٩	١,٨٤	٣,٠٣	٣,٧٦

Source: world bank database

<https://data.worldbank.org/indicator>

أمّا عن مؤشرات عرض النقود، فيتضح من الجدول السابق ارتفاع معروض النقود (M1) من ٤٢٠ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ١,٨٤ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، كما ارتفع المعروض النقدي (M2) خلال الفترة ذاتها؛ إذ بلغ ٣,٠٣ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٨٢٠ مليار راند جنوب أفريقي، كما ارتفع المعروض النقدي (M3)



من ٩١٠ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٧٦ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، وهنا يجب التنويه إلى أن المعروض النقدي (M3) قيمته أكبر من المعروض النقدي (M2)، كما أن المعروض النقدي (M2) أكبر من المعروض النقدي (M1)؛ وذلك لأن مفهوم المعروض النقدي (M3) أوسع ويشمل مكونات مفهوم المعروض النقدي (M2)، كما أن مفهوم المعروض النقدي (M2) أوسع من مفهوم المعروض النقدي (M1) ويشمل مكوناته أيضاً بالإضافة إلى مكونات أخرى.

#### د- مؤشرات القروض ومعدلات الفائدة:

يُعد هاماً عند تناول القطاع المصرفي التطرق إلى مؤشرات معدلات الفائدة وحجم القروض؛ إذ يُعطي ذلك صورة عامة حول استقرار الأسعار وثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار وقيامهم بالاقتراض من البنوك من أجل توسيع أعمالهم، ويوضح الجدول التالي المؤشرات الخاصة بالقروض ومعدلات الفائدة في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩).

#### جدول (٤)

مؤشرات القروض ومعدلات الفائدة للقطاع المصرفي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)

السنة	معدلات الفائدة على الإقراض	نسبة القروض غير المنفذة من إجمالي القروض %	الفرق بين الفائدة على الإقراض وفائدة أدون الخزنة	القروض الممنوحة للقطاع الخاص (بالترليون راند)
٢٠٠٤	١١,٢٩	-	٣,٧٦	٠,٨٧
٢٠٠٥	١٠,٦٣	-	٣,٧٢	١,٠٥
٢٠٠٦	١١,١٧	-	٣,٨٣	١,٣٤
٢٠٠٧	١٣,١٧	-	٤,٠٥	١,٦٤
٢٠٠٨	١٥,١٣	٣,٩٢	٤,٣٢	١,٨٧
٢٠٠٩	١١,٧١	٥,٩٤	٣,٨٦	١,٨٦
٢٠١٠	٩,٨٣	٥,٧٩	٣,٤١	١,٩٤
٢٠١١	٩,٠٠	٤,٦٨	٣,٥١	٢,٠٨
٢٠١٢	٨,٧٥	٤,٠٤	٣,٤٦	٢,٢٩



٢,٤٣	٣,٤٢	٣,٦٤	٨,٥٠	٢٠١٣
٢,٦٣	٣,٣٣	٣,٢٤	٩,١٣	٢٠١٤
٢,٨٧	٣,٣٦	٣,١٢	٩,٤٢	٢٠١٥
٣,٠٣	٣,٢٣	٢,٨٦	١٠,٤٦	٢٠١٦
٣,١٨	٣,٠٥	٢,٨٤	١٠,٣٨	٢٠١٧
٣,٣٥	٢,٩٣	٣,٧٣	١٠,٠٨	٢٠١٨
٣,٥٤	٣,٠٤	٣,٨٩	١٠,١٣	٢٠١٩

Source: world bank database

<https://data.worldbank.org/indicator>

يتضح من الجدول السابق انخفاض معدلات الفائدة على الإقراض خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) من ١١,٢٩% عام ٢٠٠٤ إلى ١٠,١٣% عام ٢٠١٩، كما يُلاحظ أن معدلات الفائدة على الإقراض لم تشهد تغيرات وتقلبات كبيرة خلال هذه الفترة، ويُعطي ذلك اثنتان من الدلالات، أولها: أن معدلات التضخم في جنوب أفريقيا لم تشهد تقلبات كبيرة خلال نفس الفترة، حتى وإن كانت كبيرة نسبياً. وثانيها: أن معدلات الفائدة لا تزال مرتفعة نسبياً مقارنةً بالعديد من الدول.

أما الفرق بين معدلات الفائدة على الإقراض ومعدلات الفائدة على أدون الخزنة فقد انخفضت قليلاً خلال الفترة المشار إليها؛ إذ انخفضت من ٣,٧٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٠٤% عام ٢٠١٩، ويشير ذلك إلى تحسن مؤشرات عجز الموازنة العامة؛ لأنه وفقاً للمنطق الاقتصادي كلما كان هناك عجز أكبر في الموازنة العامة كلما لجأت الحكومات إلى إصدار أدون خزنة بمعدلات فائدة أعلى؛ حتى تستطيع أن تجذب أكبر كم من الأموال للخزينة العامة.

وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المُنفذة من إجمالي القروض، فيتضح انخفاض هذه النسبة من ٣,٩٢% عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨٩ عام ٢٠١٩، وربما يعود السبب في ذلك إلى سهولة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي في جنوب أفريقيا هذا من جانب، ومن جانب آخر، بسبب تطبيق المزيد من إجراءات الشمول المالي.

أما عن حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ بلغ ٠,٨٧ ترليون راند عام ٢٠٠٤ وارتفع ليصل إلى ٣,٥٤ ترليون راند عام ٢٠١٩؛ وهو ما يدل على ثقة المستثمرين المحليين في بيئة الأعمال في جنوب أفريقيا والرغبة في القيام بمزيد من الاستثمارات.



## ثالثاً: إصلاح القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا

أ- تاريخ إصلاح النظام المالي في جنوب أفريقيا:

يُمكن تقسيم تاريخ النظام المالي في دولة جنوب أفريقيا إلى مرحلتين أساسيتين، وذلك على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: أثناء نظام الفصل العنصري

خلال هذه المرحلة، أظهر النظام الاقتصادي بأكمله أوجه قصور هائلة، ولم يكن القطاع المالي استثناءً؛ إذ سيطرت عليه أيضاً نفس السياسات التمييزية؛ إذ أقام نظام الفصل العنصري حواجز متعددة ضد السود مثل حظر ملكية الأراضي، والذي حرّمهم من الحصول على الائتمان بضمان ملكية الأراضي<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك صدر قانون ١٩٦٨، والذي بموجبه تم تصعيب إجراءات الحصول على ائتمان للسكان ذوي الدخل المنخفض، كما أدى القانون إلى تقليص تقديم القروض للفقراء؛ وذلك بسبب إدخال هذا القانون سقفاً لسعر الفائدة بناءً على أسعار الفائدة الرئيسية لضمان عدم تعرض المقترضين لرسوم مالية باهظة؛ وهو ما أدى إلى أن المؤسسات المالية لم تستطع تغطية تكاليفها بالقروض الصغيرة، وكننتيجة منطقية لذلك؛ ترك الفقراء مع حلول مالية غير رسمية<sup>(٢)</sup>. ومنذ منتصف الثمانينيات، بدأ القطاع المالي في جنوب أفريقيا الخضوع للإصلاحات، وقد تم توحيد النظام في عدد قليل من المجموعات المصرفية الرئيسية، وذلك إلى جانب تدابير الرقابة والتنظيم؛ مما أدى إلى ارتفاع كفاءة القطاع وازداد تطوره، ولكن على الرغم من ذلك كانت هذه الإجراءات هي الأخرى موجهة لحماية شرائح المجتمع الأكثر ثراءً وإعطائهم المزيد من المزايا<sup>(٣)</sup>.

- المرحلة الثانية: بعد انتهاء نظام الفصل العنصري

بعد القضاء على نظام الفصل العنصري عام ١٩٩٤، خضع اقتصاد جنوب أفريقيا لتغييرات كبيرة وتحولات سريعة كنتيجة لعملية اندماجه مع الاقتصاد العالمي، وقد عدل هذا الإجراء المناخ الاقتصادي بطريقتين، أولهما: ضخ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني،

(1) Cédric Ludwig: "Trade Unions and Financial Inclusion: The Case of South Africa", Working Paper (Geneva: International Labour Office, No.51, 2008), p.6

(2) Idem

(3) Ibid, p. 7

وثانيهما: ظهور بنوك جديدة في السوق خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)، وقد قام ١٥ بنك أجنبي بفتح فروع داخل جنوب أفريقيا، كما عمل ٦٠ بنك آخر من خلال مكاتب تمثيلية؛ وقد عزز ذلك من كفاءة القطاع المصرفي. وعلى الرغم من هذه الإنجازات في البيئة الاقتصادية والمالية في جنوب أفريقيا، ولكن حتى إحصائيات عام ٢٠٠٠ كانت لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين السود والبيض؛ ومن ثم فإن المرحلة الأولى من التحرير المالي لم تحقق النتيجة المتوقعة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للفقراء<sup>(١)</sup>.

وهنا لم يكن التحدي أمام الحكومة يتمثل فقط في تحديث النظام المالي، ولكن توسيعه أيضًا ليشمل وصول الخدمات المالية للفقراء. وقد دفعت هذه الأوضاع العمال، والنقابات، والشركات الصغيرة إلى محاولة جلب البنوك إلى طاولة المفاوضات في قمة ٢٠٠٢، والتي انبثق عنها إنشاء ميثاق القطاع المالي عام ٢٠٠٣. ويُعد هذا الميثاق التزامًا من جانب جميع الجهات المالية (البنوك وشركات التأمين والوسطاء) للعمل بشكل تعاوني مع الحكومة والعمال ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالحصول على الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، التوظيف من السود ودعم ريادة الأعمال السوداء<sup>(٢)</sup>.

#### ب- طبيعة إصلاحات القطاع المالي في جنوب أفريقيا:

تختلف طبيعة إصلاحات القطاع المالي من دولة لأخرى، وفيما يلي إيجابًا لبعض السمات الخاصة بإصلاحات القطاع المالي في جنوب أفريقيا<sup>(٣)</sup>:

- ١- كانت أغلب الإصلاحات خاصة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي خاصة بتطبيق معايير لجنة بازل؛ إذ اعتمد التنظيم والإشراف المصرفي هناك بشكل أساسي على تحديد المخاطر وإدارتها، مع تحديد الأدوار بوضوح للمساهمين ومجالس الإدارة والإدارة العليا والمدققين الداخليين والخارجيين.
- ٢- تم فتح المشهد المصرفي في جنوب أفريقيا أمام البنوك الأجنبية، وفي المقابل سُمح لبنوك جنوب أفريقيا بإنشاء فروع ومكاتب تمثيلية في العديد من البلدان حول العالم.
- ٣- تم إدخال تغييرات كبيرة في عمليات الأسواق المالية؛ مما مكن بورصة جوهانسبرج أن تمهد الطريق لإنجاح عملية إعادة هيكلة القطاع المالي.

(1) Cédric Ludwig, *Op cit.*, p.7

(2) *Ibid*, pp 8-10

(3) C. Stals: "Financial Sector Reforms and Their Implications for The Banking Industry in South Africa", pp.2-3



٤- الإزالة التدريجية لضوابط سعر الصرف؛ قد أدت إلى أن سوق الصرف الأجنبي في جنوب أفريقيا بات أكثر تنافسية، كما زادت أحجام التداول إلى ما يزيد في المتوسط عن ٦ مليارات دولار يومياً.

٥- هناك مشاركة فعالة لجنوب أفريقيا في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)؛ مما فتح الطريق أمام بنوك جنوب أفريقيا لتلعب دوراً مُعزّزاً في منطقة الجنوب الأفريقي.

٦- مواكبة الإصلاحات التي تتم في القطاع المصرفي التغيرات على المستوى الاجتماعي والسياسي؛ وذلك كي تُحقق إصلاحات القطاع المصرفي الأهداف المرجوة منها.

ج- المبادئ التي تستند عليها إصلاحات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا:

توجد مجموعة من المبادئ والأسس التي تستند عليها عملية إصلاح القطاع المصرفي، وهذه المبادئ هي على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

١- يجب أن يكون مقدمو الخدمات المالية مرخصين، وأن تكون رخصة كل مزود للخدمات المالية على حسب نوع الخدمات التي يقدمها؛ ومن ثم ينبغي عدم السماح لأي مقدم خدمة مالية بالعمل خارج النطاق التنظيمي؛ وذلك بهدف تطبيق الإدارة السليمة لرأس المال، وإدارة المخاطر والامتثال للتشريعات واللوائح.

٢- يجب أن يكون هناك منهج واضح وشفاف لعملية التنظيم والإشراف يتناسب مع طبيعة وحجم وتعقيد المخاطر الموجودة في الكيان الخاضع للتنظيم، بالإضافة إلى مراعاة أن عملية الإشراف تتطلب استثماراً كبيراً في رأس المال البشري؛ حيث يحتاج المشرفون عادةً إلى تطوير مهاراتهم لمراقبة المخاطر في المعاملات المالية شديدة التعقيد.

٣- توفير العوامل المطلوبة لإنجاح عملية الإشراف من موارد مالية مناسبة، وسلطة، وتنظيم، وعلاقات عمل بناءة مع الوكالات الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون لدى المشرفين تفويض واضح لا لبس فيه، واستقلال تشغيلي مقرونًا بالمساءلة.

٤- سن التشريعات المناسبة لعملية الإشراف والتنظيم على القطاع المصرفي، وإتباع سياسات جيدة.

٥- يجب أن يعمل المنظّمون بموضوعية ونزاهة، وأن يكونوا مُستقلين من الناحية التشغيلية، وأن يعملوا دون خوف أو تهديد أو مُحاباة، ولكنهم في الوقت ذاته مسئولون عن أدائهم.

(1) National Treasury: "A Safer Financial Sector to Serve South Africa Better", **National Treasury Policy Document** (Johannesburg: National Treasury, 2011), pp. 25 - 28

- ٦- مراجعة معايير الحوكمة؛ بالشكل الذي يسمح للمشرفين التصرف دون الحصول على موافقات من مجلس الإدارة عند إجراء أنشطتهم التشغيلية أو المراقبة أو الترخيص أو المعاقبة.
- ٧- أن تكون اللوائح والتشريعات قابلة للتطبيق، كما لا ينبغي أن يتم إعفاء أي مؤسسة من عملية الرقابة والتنظيم بشكلٍ فردي.
- ٨- أن تكون مسئولية عملية الإشراف خاضعة لأكثر من وزارة وأكثر من مؤسسة حكومية، ولكن بالشكل الذي لا يجعل هناك تضارب بين هذه الجهات.
- ٩- يجب أن يقوم الوزراء المعنيين بعملية الإشراف والرقابة بالتأكد من أن اللوائح والتشريعات تسمح بالتنسيق بين الوزارات والجهات المسؤولة عن عملية الإشراف بسهولة.
- ١٠- ضرورة أن يتضمن الإطار التنظيمي تقييم للمخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها النظام ككل، ويُعد ذلك أحد الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.
- ١١- يجب أن يضع النظام آليات خاصة للتخفيف من المخاطر النظامية، وقد يتطلب ذلك إصدار تشريعات خاصة للتعامل مع مشاكل السيولة والملاءة المالية.
- ١٢- يجب إيجاد التوازن الأمثل بين تعزيز الشمول المالي وتقييد الأنشطة الإجرامية والاحتياطية، كما يجب أن تكون هناك عقوبات كبيرة ضد أولئك الذين لا يمتثلون للقانون أو يختلسون أموال العملاء.
- ١٣- ضرورة توافر سلطات للمنظمين الماليين لحالات الطوارئ؛ بحيث يكون لديهم القدرة على حل الأزمات المالية ومواجهة حالات الإفلاس بسرعة كبيرة وبشكلٍ فعال.
- د- أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا
- لقد نجت جنوب أفريقيا في الخروج من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بشكلٍ جيد، وذلك على الرغم من أنه لم يكن هناك نصوص قانونية صريحة ومعايير دقيقة لكيفية قيام البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا بمواجهة الأزمات، وقد أثبت القطاع المالي في جنوب أفريقيا أن لديه قدر كبير من المرونة في التعامل مع الأزمات، كما ثبت أيضاً حكمة السياسة المالية التي تم اتباعها من جانب السلطات المالية هناك<sup>(١)</sup>.

(1) Johannes Hendrik Hattingh: "Implications of The Global Financial Crisis for Financial Regulation in South Africa", *Master Thesis* (Pretoria: Faculty of Law-University of Pretoria, 2017), P.30



ويُمكن إرجاع عوامل نجاح جنوب أفريقيا في الخروج من الأزمة المالية العالمية في عدة نقاط يُمكن صياغتها على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

١- قانون الائتمان الوطني (NCA)، والذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧، ويهدف إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمواطني جنوب أفريقيا، والعمل على إيجاد سوق للائتمان يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية والاستدامة والكفاءة والفعالية، ويُمكنه حماية المستهلكين للخدمات المالية.

٢- سياسة إدارة المخاطر المتحفظة التي تم اتباعها داخل بنوك جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى إدخال اتفاقية بازل ٢ حيز التنفيذ عام ٢٠٠٨.

٣- حماية النظام المالي من خلال تنظيم عرض وبيع الأصول الأجنبية.

٤- محاولة إتباع قدر أكبر من الحوكمة والشفافية للشركات في جنوب أفريقيا.

#### هـ- إجراءات إصلاح القطاع المصرفي

١- إتباع منهجية Twin Peaks:

لقد تم اقتراح هذه المنهجية عام ١٩٩٥ بواسطة مايكل تايلور، وكانت تهدف إلى تحسين الإشراف المالي في المملكة المتحدة، وحماية النظام المالي وحماية المستهلك، وفي ضوء هذه المنهجية يكون هناك مؤسستين واحدة تتابع الاستقرار المالي وتتنظر في تطبيق التدابير الاحترازية، والثانية يكون هدفها حماية المستهلك من حيث تنظيم الأعمال<sup>(٢)</sup>.

وقد تم البدء في صياغة إتباع هذا النهج في جنوب أفريقيا عام ٢٠١١، وقد تم تقديمه إلى البرلمان في أكتوبر ٢٠١٥، وتم سنه في أغسطس ٢٠١٧، وقد جاء ذلك بالأساس باعتبار جنوب أفريقيا واحدة من دول مجموعة العشرين G-20؛ ومن ثم ينبغي عليها مراقبة سوقها المالي وتطويره بما يتماشى مع الأسواق المالية الدولية. ويتمثل الهدف الرئيسي من وراء إتباع هذا النهج في ضمان تحقيق الرقابة الاحترازية في جنوب أفريقيا من أجل تعزيز السلامة

(1) Ibid, Pp, 30-31

(٢) لمزيد من المعلومات حول نموذج Twin Peaks يُمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- Eddy Wymeersch: "The Structure of Financial Supervision in Europe: About Single Financial Supervisors, Twin Peaks and Multiple Financial Supervisors", **European Business Organization Law Review** (N.C: Springer, Vol.8, No.2, 2007), pp. 237-306.

- Alex Fleming & Michael Taylor: "**Integrated Financial Supervision: Lessons from Northern European Experience**" (Washington D.C: World Bank, 1999)

المؤسسية، فضلاً عن ضمان أن المنتجات المالية التي يتم تقديمها مناسبة وتُقدم بطريقة فعالة وعادلة<sup>(١)</sup>.

٢- سن قانون تنظيم القطاع المالي رقم ٩ لعام ٢٠١٧

يستند هذا القانون بشكلٍ أساسي على منهج Twin Peaks، ويتمثل الغرض الرئيسي من وراء هذا القانون في تحقيق نظام مالي مستقر يعمل لصالح العملاء الماليين ويدعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي والأمان والسلامة المالية للمؤسسات المالية، وحماية العملاء الماليين. وقد استحدث هذا القانون بعض المؤسسات التي تراقب وتتظم عمل القطاع المالي، وهذه المؤسسات هي<sup>(٢)</sup>:

- السلطة الاحترازية (Prudential Authority):

وهي هيئة تنظيمية داخل إدارة بنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه السلطة فيما يلي:

- المساعدة في الحفاظ على الاستقرار المالي.

- حماية العملاء الماليين من مخاطر فشلهم في الوفاء بالتزاماتهم.

- تعزيز سلامة المؤسسات المالية التي تقدم المنتجات المالية وخدمات الأوراق المالية.

- سلطة سلوك القطاع المالي (Financial Sector Conduct Authority) (FSCA):

تحل سلطة سلوك القطاع المالي محل مجلس الخدمات المالية، وتكون مسؤولياتها وفقاً

للقانون الجديد

- تعزيز المعاملة العادلة للعملاء الماليين من قبل المؤسسات المالية.

- تزويد العملاء الماليين الحاليين والمحتملين بالثقة والمالي.

- تعزيز محو الأمية المالية.

- محكمة الخدمات المالية (Financial Services Tribunal):

لقد تم إنشاء محكمة الخدمات المالية للاستماع إلى مراجعات القرارات المتخذة في إطار

القطاع المالي، بالإضافة إلى مراجعة القوانين، وفرض العقوبات الإدارية والأوامر ذات الصلة.

1- Johannes Hendrik Hatting, *Op cit.*, p.31

2 - لمزيد من المعلومات حول الهيئات التي تم إنشائها ودورها بموجب القانون رقم ٩ لعام ٢٠١٧ يُمكن الرجوع -

إلى:

- Idem

- Financial Sector Act 9 of 2017



- مجلس أمبود Ombud Council:

يُساعد هذا المجلس في ضمان أن العملاء الماليين لديهم إمكانية الوصول للخدمات المالية، بالإضافة إلى التأكد من إمكانية حل النزاعات بتكلفة بسيطة وعادلة ومستقلة، ويُحقق المجلس هذه الأهداف من خلال:

- تعزيز الوعي العام.

- اتخاذ خطوات لتسهيل وصول العملاء الماليين إلى أمناء المظالم المناسبين.

- للمجلس صلاحيات تغيير أي من الشروط التي يراها غير مناسبة.

و- القوى الدافعة لإصلاح القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا:

لقد دفعت العديد من القوى عملية إصلاح القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، وعملت على تسريع وتيرة تنميته وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي؛ لذلك فقد تم تقسيم هذا المطالب على النحو التالي:

١- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لقد أظهر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القدرة على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة بالنسبة لسكان الريف، ويُمكن الاستشهاد بتجربة كينيا في ذلك الشأن؛ إذ تمكنت من التوسع السريع في نظام المدفوعات القائم على الهاتف المحمول M-PESA، وذلك بتكلفة زهيدة دون الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي، كما أصبحت أيضًا أداة للادخار، ويوفر نمو الخدمات المصرفية القائمة على الهاتف المحمول فرصًا كبيرة للبنوك لتوسيع نطاقها التشغيلي مع تقديم منافسين جدد في شكل شركات الاتصالات. وعلى الرغم من أن هناك فوائد كبيرة للمستهلكين من وراء هذه الخدمات إلا أن هناك تحديات أيضًا من منظور الاستقرار المالي وحماية المستهلك<sup>(١)</sup>:

٢- التوسع في القطاع المصرفي عبر الحدود:

من السمات البارزة للتطورات المصرفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التوسع السريع عبر الحدود للمجموعات المصرفية، والتي غالبًا ما يكون مقرها في نيجيريا وجنوب أفريقيا؛ وذلك على اعتبار أنهما أكبر اقتصادان داخل القارة وهما أكبر اقتصادين في المنطقة، ومن ضمن هذه المجموعات المصرفية في جنوب أفريقيا ستاندرد بنك، وقد أدى انتشار

(1) Montfort Mlachila & Others: "Banking in sub-Saharan Africa: Challenges and opportunities", **Research Report** (Luxembourg: European Investment Bank, 2013), pp. 22-24





المجموعات الأفريقية إلى تعزيز المنافسة في الأنظمة المصرفية الوطنية وسهّل انتشار التقنيات الجديدة<sup>(١)</sup>.

### ٣- التكامل المالي الإقليمي:

لا يزال تطوير التكامل المالي الإقليمي بشكلٍ عام والنظم المصرفية في دول أفريقيا جنوب الصحراء بشكلٍ خاص يعوقه الحجم الاقتصادي الصغير للأسواق الوطنية، ولكن يُعد الوضع أفضل في حالة جنوب أفريقيا خاصة وأن لديها بعض البنوك تنتشر في العديد من دول القارة خاصة تلك الدول التي تُعاني من وجود نقص في عدد البنوك، ولكن في المستقبل يُمكن للجهود المبذولة لتنسيق الأطر التنظيمية للبنوك في المناطق الفرعية، وعمليات دمج أنظمة المدفوعات أن تساعد في عملية التكامل المالي الإقليمي<sup>(٢)</sup>.

### ٤- تدفقات المحفظة إلى الأسواق الحدودية:

بدأ المستثمرون الدوليون في إبداء اهتمام متزايد بالاستثمار في السندات الحكومية وأسواق الأسهم، ويُمكن أن تساعد هذه التدفقات في تعزيز تنمية أسواق رأس المال المحلية، ولكن بشرط وجود حجم سوق وسيولة كافيين، ومن المُرجح أن يتم جذب هذه التدفقات في الدول الأفريقية التي تتمتع بنظام وقطاع مالي ومصرفي أقوى مثل كينيا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا<sup>(٣)</sup>.

ويرى الباحث أن الإجراءات التي قامت بها جنوب أفريقيا لإصلاح القطاع المصرفي قد جاءت بنتائج إيجابية على هذا القطاع؛ إذ ارتفع حجم الأموال المودعة في البنوك من ١,٠٣ ترليون راند عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٢٠ ترليون راند عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الودائع قصيرة الأجل خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ ارتفع حجمها من ١٥١,٠٧ مليون راند عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤١,٤٣ مليون راند عام ٢٠١٩، كما ارتفع حجم الودائع متوسطة الأجل من ٢٣٢,١٦ مليون راند عام ٢٠٠٤ إلى ٧٤٩,٥١ مليون راند عام ٢٠١٩، كما ارتفع حجم الودائع طويلة الأجل خلال الفترة نفسها من ١٣٢,٩٤ مليون راند إلى ٨١٣,٢٩ مليون راند، كمار اترفع الاحتياطي الأجنبي من ١٤,٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥٥,٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٩.

(1) Ibid, p.23

(٢) لمزيد من المعلومات حول التكامل المالي في أفريقيا يمكن الرجوع إلى:

-Benedicte Vibe Christensen: “Financial Integration in Africa: Implications for Monetary Policy and Financial Stability”, **BIS paper** (Basel: N.P, No.76 c, 2014)

- Akpan Ekpo and Chuku Chuku: “Regional Financial Integration and Economic Activity in Africa”, **Working Paper Series** (Abidjan: African Development Bank Group, No. 291, 2017)

(3) - Montfort Mlachila & Others, **Op cit.**, p.24



كما استطاعت جنوب أفريقيا أن تُحقق نتائج إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي، ويدل ذلك كله على نجاح الإصلاحات التي قامت بها جنوب أفريقيا.

## نتائج البحث:

يُمكن قبول فرض البحث القائل بأن "إصلاحات القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا كان لها أثر إيجابي على تطور مؤشرات القطاع المصرفي"؛ حيث تُشير نتائج البحث إلى ارتفاع حجم الأموال المودعة بالبنوك في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ ارتفعت من ١,٠٣ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٢٠ ترليون راند عام ٢٠١٩، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف، كما ارتفعت في نفس الوقت الودائع قصيرة الأجل من ١٥١,٠٧ مليار راند عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤١,٤٣ مليار راند عام ٢٠١٩، كما ارتفعت أيضًا الودائع متوسطة الأجل من ٢٣٢,١٦ مليار راند عام ٢٠٠٤ إلى ٧٤٩,٥١ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، أما الودائع طويلة الأجل فقد ارتفعت أيضًا من ١٣٢,٩٤ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ٨١٣,٢٩ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، أي أن هناك زيادة تتعدى خمسة أضعاف في حجم الودائع طويلة الأجل، كما تُشير النتائج إلى ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي من ١٤,٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥٥,٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٩، وقد لوحظ أن أغلب هذا الاحتياطي مكون من العملات الأجنبية وليس الذهب؛ إذ بلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية ٤٨,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١٩، أمّا بالنسبة لعدد الشهور التي يُمكن أن يغطيها الاحتياطي الأجنبي في جنوب أفريقيا من الواردات، فقد ارتفعت هي الأخرى من ٢,٦٨ شهر عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٤٥ شهر عام ٢٠١٩، ويُعطي ذلك دلالات إيجابية لمؤشرات الاحتياطي في جنوب أفريقيا، ولكن على الرغم من ذلك لا يُمكن تجاهل أن نسبة الاحتياطي من الدين قد انخفضت خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ بلغت هذه النسبة ٢٩,٣٤% عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٣٤,٩٣ عام ٢٠٠٤.

أمّا عن مؤشرات عرض النقود، فتشير النتائج إلى ارتفاع معروض النقود (M1) من ٤٢٠ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ١,٨٤ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩، كما ارتفع المعروض النقدي (M2) خلال الفترة ذاتها؛ إذ بلغ ٣,٠٣ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٨٢٠ مليار راند جنوب أفريقي، كما ارتفع المعروض النقدي (M3) من ٩١٠ مليار راند جنوب أفريقي عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٧٦ ترليون راند جنوب أفريقي عام ٢٠١٩.

كما تشير النتائج إلى انخفاض معدلات الفائدة على الإقراض خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) من ١١,٢٩% عام ٢٠٠٤ إلى ١٠,١٣% عام ٢٠١٩، كما يُلاحظ أن معدلات الفائدة على الإقراض لم تشهد تغيرات وتقلبات كبيرة خلال هذه الفترة، وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المُنفذة من إجمالي القروض، فيتضح انخفاض هذه النسبة من ٣,٩٢% عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨٩ عام ٢٠١٩، كما شهدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)؛ إذ بلغ ٠,٨٧ ترليون راند عام ٢٠٠٤ وارتفع ليصل إلى ٣,٥٤ ترليون راند عام ٢٠١٩؛ وهو ما يدل على ثقة المستثمرين المحليين في بيئة الأعمال في جنوب أفريقيا والرغبة في القيام بمزيد من الاستثمارات.

#### توصيات البحث:

- ١- ضرورة إنفاق المزيد من الأموال على برامج الحماية ضد الجرائم الإلكترونية؛ إذ أن زيادة تلك الجرائم يُقلل من ثقة الأفراد والشركات في النظام المصرفي.
- ٢- الاستفادة من التجارب الدولية فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية وإصلاح النظام المصرفي.
- ٣- توعية الأفراد والشركات بأخذ الحذر من أية جرائم إلكترونية قد يقعوا فيها.
- ٤- تقديم المزيد من الدورات التعليمية المتعلقة بالشمول المالي وأهمية امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية؛ إذ يؤدي ذلك إلى زيادة نشاط وتطور القطاع المصرفي لجنوب أفريقيا.



